

Distr.: General
29 December 2016
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أود أن أشير إلى تقريرني الثاني عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، الذي يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وقد أوصيت في ذلك التقرير بتمديد ولاية المكتب لفترة ثلاث سنوات، من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

وترد طيه الولاية المقترحة للمكتب، التي تبين مهامه الأساسية (انظر المرفق). وستنفذ هذه المهام الموكلة إليه بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، والمجموعة الحماسية لمنطقة الساحل، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والاتحاد الأفريقي، وغيرها من الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين.

وهذه الولاية المقترحة تتماشى مع ما طلبه مجلس الأمن في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (انظر S/2016/89) من الشروع في دمج مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة الساحل "من أجل تعظيم أثر أوجه التآزر بضمان توحيد إدارة وهيكل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الجديد". كما أنها تأخذ في الاعتبار النتائج الرئيسية للتقييم المستقل لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، الذي أجري في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ استجابة لدعوة مجلس الأمن إلى إحراز مزيد من التقدم نحو تنفيذ الاستراتيجية (انظر S/2016/89) وبالإضافة إلى ذلك، تعكس إنجازات المكتب على مدى السنوات الثلاث الماضية، فضلا عن تطورات الوضع السياسي والأمني والإنساني وحالة حقوق الإنسان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.



ومنذ عام ٢٠١٤، وفر ممثلي الخاص مساعي الحميدة في البلدان التي شهدت عمليات انتقال سياسي وانتخابات. وفي عام ٢٠١٥، اشترك مع ممثلين من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في رئاسة الفريق الدولي لمتابعة العملية الانتقالية ودعمها في بوركينا فاسو. وبالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والاتحاد الأوروبي وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ساعد في التوصل إلى الاتفاق السياسي بين الغينيين المؤرخ ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٥. كما ساعد في تنظيم أول بعثة رفيعة المستوى مشتركة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أوفدت إلى غامبيا في أيار/مايو ٢٠١٦، قبل الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

وركز المكتب على دعم عمليات الحوار السياسي الوطني والآليات الوطنية والإقليمية لمنع العنف الانتخابي، وبخاصة خلال الانتخابات العامة التي جرت عام ٢٠١٥ في بوركينا فاسو ونيجيريا. وبالتنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين، ساعد المكتب على نزع فتيل التوترات من خلال دعم العمليات الانتخابية السلمية والإصلاحات الدستورية وتعزيز الحكم الرشيد، بما في ذلك في بنن والنيجر في عام ٢٠١٦. وأدت هذه الجهود إلى حدوث تحسن في العمليات الديمقراطية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بما في ذلك إجراء انتخابات سلمية في بنن وتوغو وغينيا وكابو فيردي والنيجر ونيجيريا، وإيجاد قيادة منتخبة ديمقراطية في بوركينا فاسو.

وفي السنوات الثلاث الماضية، شكلت الأنشطة الإرهابية التي ترتكبها جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، والجماعات الإرهابية المنتسبة إلى تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في مالي وفي منطقة الساحل الأوسع نطاقاً، تحديات عاجلة وملحة. وزادت الروابط بين الشبكات الإرهابية وشبكات الاتجار في ظل ضعف هياكل الدول من تقويض الحكم. وعمل ممثلي الخاص عن كثب، بصفته ممثلي الرفيع المستوى في نيجيريا، مع السلطات النيجيرية على مكافحة جماعة بوكو حرام، ودعم الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لمعالجة الحالة الإنسانية المتردية في الشمال الشرقي من البلد. ودعا إلى الإفراج عن الرهائن، وتأهيلهم وإعادة إدماجهم، بما فيهم فتيات شيبوك، وإلى إتاحة سبل إضافية لإيصال المساعدات الإنسانية في الشمال الشرقي من نيجيريا، وإلى تعزيز التعاون الإقليمي ضد التمرد. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أجرى ممثلي الخاص ما مجموعه تسع زيارات إلى البلدان المتضررة من جماعة بوكو حرام للتشجيع على تعزيز التنسيق بين المساهمين بقوات في فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات.

ودعم ممثلي الخاص أيضا تفعيل مبادرة ساحل غرب أفريقيا، وهو برنامج مشترك بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) يهدف إلى مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية في المنطقة. وعلى صعيد الأمن البحري، أسهم المكتب، إلى جانب الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، في وضع استراتيجية بحرية إقليمية متكاملة لمكافحة القرصنة البحرية، والسطو المسلح، وما يتصل بذلك من أنشطة غير مشروعة في خليج غينيا، وتوج هذا الجهد بتدشين مركز التنسيق الأقاليمي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في ياوندي. وبالإضافة إلى ذلك، دعم المكتب تنفيذ الاستراتيجية البحرية المتكاملة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي اعتمدت في آذار/مارس ٢٠١٤.

وواصل المكتب تعزيز التنسيق فيما بين كيانات الأمم المتحدة، ولا سيما في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وقام بتعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية، في مجالات منها التصدي للتطرف العنيف، وإصلاح قطاع الأمن، والأمن البحري، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جهود منع نشوب النزاعات، والحكم الرشيد. وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦، قام المكتب والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتدريب ١٨٠ قائدة في سيراليون وغينيا وغينيا - بيساو وكوت ديفوار ومالي وليبيريا في مجالي الوساطة والمفاوضة من أجل السلام. وساعد المكتب اتحاد نهر مانو في وضع استراتيجية الأمن عبر الحدود في اتحاد نهر مانو في عام ٢٠١٣، ومنذ ذلك الحين وهو يدعم تنفيذها. وفي عام ٢٠١٦، واصل المكتب دعم إصلاح قطاع الأمن في غينيا وساعد في التخطيط للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في مجالات إصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية في بور كينا فاسو في سياق نهج "استدامة السلام". وعمل المكتب أيضا عن كثب مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، لأغراض منها دعم تفعيل الخلية الإقليمية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لمكافحة نزعة التطرف ومركز تحليل التهديدات والإنذار المبكر في منطقة الساحل.

وعمل المكتب عن كثب مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة دعما لعمل الفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا، وهو منبر أنشئ في عام ٢٠٠٩ لتعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة. وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦، قام المكتب بتيسير ٣٠ اجتماعا للفريق العامل، وساعد على إقامة روابط مع منبر المرأة في منطقة الساحل، الذي أنشئ في عام ٢٠١٥.

وفي إطار دعم الانتخابات السلمية في توغو وغانا وغينيا وغينيا - بيساو وكوت ديفوار، قدم المكتب الدعم لإنشاء غرف عمليات نسائية لمراقبة الانتخابات، ورصد العنف، والإنذار المبكر، والاستجابة المبكرة.

وواصل المكتب فتح قنوات الاتصال مع المكاتب الميدانية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في المنطقة من أجل تبادل الآراء بشأن حالة حقوق الإنسان واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالمساعدة في معالجة التحديات المطروحة في مجالي حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الإقليمي. وشمل ذلك تنظيم حلقات عمل لبناء القدرات في مجال التصدي لتحديات حقوق الإنسان المتعلقة بالأمن عبر الحدود وإدارة المنازعات الانتخابية لصالح منظمات المجتمع المدني الإقليمية، فضلا عن تنظيم حلقة عمل إقليمية للتوعية بمبادرة "حقوق الإنسان أولا"، بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وفي السنوات الثلاث المقبلة، ستظل منطقة غرب أفريقيا والساحل بحاجة إلى دعم يقدمه المكتب، بالتنسيق مع سائر كيانات الأمم المتحدة المعنية، في توطيد العمليات الديمقراطية وعمليات حقوق الإنسان وفي التصدي لتحديات السلم والأمن. وفي ضوء التخفيض التدريجي لقوام بعثتي حفظ السلام في كوت ديفوار وليبيريا، حدد المكتب أنشطة ذات أولوية ينبغي مواصلة دعمها بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري المعني، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام وصندوق بناء السلام. وسيحتاج المكتب إلى مضاعفة الجهود لضمان إجراء انتخابات ذات مصداقية في سيراليون وليبيريا، ودعم الانتقال السلمي في كلا البلدين، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في توغو وغينيا. وسيواصل المكتب توفير القيادة الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وعلاوة على ذلك، سيعزز المكتب دعمه لتنسيق مختلف الاستراتيجيات المتعلقة بمنطقة الساحل، بطرق منها تقديم الدعم المتواصل لمنبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل وأمانته الفنية، وكذلك للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وأخيرا، من المتوقع أن يظل الطلب على تقديم المساعي الحميدة والدعم للمبادرات الإقليمية الرامية إلى التصدي للتحديات العابرة للحدود في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل كبيرا وأن يتطلب اهتماما مستمرا من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بما في ذلك في منطقة حوض نهر مانو، وخليج غينيا، ومنطقة الساحل، ومنطقة حوض بحيرة تشاد.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) بان كي - مون

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

الولاية المقترحة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

الهدف ١

رصد التطورات السياسية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل والاضطلاع بمساعي حميدة وبمهام خاصة بالنيابة عن الأمين العام، للمساعدة في استدامة السلام وتعزيز القدرات دون الإقليمية في مجالي منع نشوب النزاعات الشامل والوساطة الشاملة في النزاعات في بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

المهمة ١-١

رصد وتحليل الحالة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولا سيما الأخطار الناشئة التي تهدد السلام، وتزويد الأمين العام ومجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والحكومات الوطنية بالإنذارات المبكرة وبالتوصيات لاتخاذ الإجراءات الوقائية.

المهمة ٢-١

القيام بمهام مساعي حميدة في بلدان غرب أفريقيا من أجل منع نشوب النزاعات والمساعدة في استدامة السلام وتوحيد الجهود الرامية إلى بناء السلام وتوطيد الاستقرار السياسي.

المهمة ٣-١

تعزيز القدرات دون الإقليمية في مجالات منع نشوب النزاعات، وإدارة النزاعات، والوساطة، والمساعي الحميدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، مع إيلاء اهتمام خاص للبرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، وبما يشمل تقديم الدعم للآليات دون الإقليمية القائمة.

المهمة ٤-١

تيسير تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن النزاع على الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا.

الهدف ٢

تعزيز القدرات دون الإقليمية من أجل التصدي للأخطار العابرة للحدود والشاملة التي تهدد السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولا سيما الاضطرابات المرتبطة بالانتخابات، والتحديات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والاتجار غير المشروع، والتطرف العنيف، والإرهاب.

المهمة ٢-١

إذكاء الوعي بالإجراءات المتكاملة التي تتخذ عبر الحدود على الصعيد دون الإقليمي للتصدي لما قد يظهر من مشاكل وما ينشأ من أخطار تهدد السلام وأمن البشر واستقرارهم في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وتعزيز هذه الإجراءات.

المهمة ٢-٢

دعم إقامة شبكات للممارسين ووضع أطر وآليات دون إقليمية للتصدي للتحديات المتصلة بإصلاح قطاع الأمن، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والاتجار غير المشروع، والإرهاب.

المهمة ٢-٣

تيسير إيجاد روابط منهجية منتظمة تربط بين الأعمال التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة داخل المنطقة، للترويج لنهج الأمم المتحدة القائم على التماسك والتآزر في التصدي للأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والنزاعات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

الهدف ٣

دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وتنسيق الارتباطات الدولية والإقليمية في منطقة الساحل.

المهمة ٣-١

توفير القيادة الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة من أجل التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل في إطار أهدافها الاستراتيجية الثلاثة، وهي الحوكمة والأمن والقدرة على التكيف.

المهمة ٣-٢

الإسهام في الجهود الهادفة إلى استدامة انخراط المجتمع الدولي دعماً لمنطقة الساحل، والمساعدة في تنسيق مختلف الاستراتيجيات المتعلقة بمنطقة الساحل، بطرق منها تقديم الدعم المتواصل لمنبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل وأمانته الفنية، وكذلك للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

المهمة ٣-٣

دعم التعاون الإقليمي والعمل على تعزيزه في سبيل تحقيق أهداف استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

الهدف ٤

تعزيز الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مبادرات منع نشوب النزاعات وإدارتها في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

المهمة ٤-١

تيسير تبادل المعلومات وتبادل أفضل الممارسات بين الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية وهيئات المجتمع المدني وغيرها من الكيانات، من أجل تعزيز الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون والمساواة بين الجنسين، ومشاركة المرأة وتوليها الأدوار القيادية، وتحسين العمليات الانتخابية.

المهمة ٤-٢

تقديم الدعم من أجل اتخاذ قرارات وإيجاد أطر عمل تتعلق باحترام حقوق الإنسان في مبادرات منع نشوب النزاعات وإدارتها في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

المهمة ٤-٣

تقديم الدعم إلى الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني لإدماج المنظور الجنساني في مبادرات منع نشوب النزاعات وإدارتها، على النحو المعترف به في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والشباب والسلام والأمن.